

# «الوطني»: 3.5% النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي في 2018

## العجز المالي يبدو أكثر استقراراً حتى 2020 مع توقعات بتباطؤ التصحيح المالي

التوقعات الاقتصادية				
	2016	*2017	*2018	*2019
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	33.5	37.6	39.3	41.1
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	111	124	130	136
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.5	1.0-	2.3	2.7
القطاع النفطي	2.3	4.5-	1.1	1.5
القطاع غير النفطي	2.0	3.0	3.5	4.0
التضخم (معدل)	3.5	1.6	2.2	2.8
فائض / عجز الميزانية**	17.7-	12.3-	12.7-	12.3-

المصدر: بنك الكويت المركزي، ووزارة المالية، وإدارة المركزية للإحصاء، وتقديرات بنك الكويت الوطني

\*تقديرات وتوقعات \*\*بعد استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة

غير النفطي قد تراجع إلى 0.4 في المئة عام 2015، الأمر الذي شكل مفاجأة لمعظم المحللين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي.

ويعزى هذا التباطؤ بصفة أساسية لتقليص النفقات الحكومية في أعقاب تراجع أسعار النفط منتصف عام 2014. وأدى تقليص النفقات، بمنأى عن الإنفاق الرأسمالي والأجور الحكومية، إلى تخفيض الإنفاق باستثناء دعم الطاقة في حدود 10 في المئة في السنة المالية 2016/2017.

وتراجع التصحيح المالي منذ ذلك الحين، وما زال هناك تراجع في الإنفاق بحوالي 2.9 في المئة بالسنة المالية 2016 / 2017، لكن من المتوقع أن تعود النفقات إلى تسجيل نمو إيجابي في السنة المالية 2017/2018 وما بعدها. ومن شأن هذا التحول نحو موقف مالي أكثر تحفيزاً أن يساهم في تعزيز النمو غير النفطي. الأمر الذي سيقوم بدوره، بالاشتراك مع استمرار قوة تنفيذ المشروعات وتعافي القطاع الاستهلاكي،

بتنفيذ المشروعات وقدرات السلطات المختلفة في دفع عجلة التقدم، على الرغم من بعض العوامل التي قد تحول دون التسارع فيه.

ورغم تبنيها لوجهة نظر تساند انخفاض مستوى تلك المخاطر في المدى المتوسط إلا أنها يبقى تحقيقها محتتمل. وفي ذات الوقت، ورغم استعداد إمكانية تراجع أسعار النفط إلى مستويات أدنى من المستويات الحالية، إلا أنها تظل من المخاطر الملحوظة.

وتنحية لذلك، تحرص السلطات على الحفاظ على التزامها بخطط الإنفاق الرأسمالي ومواصلة استيعاب الجزء الأكبر نمو العمالة الكويتية. في غضون ذلك، تدفع الحكومة قدماً بالإصلاح الهيكلي اللازم في محاولة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في خلق فرص عمل جديدة في الأجلين المتوسط والطويل.

ولا تخلو الأفق المستقبلية من المخاطر، ففي واقع الأمر تعتمد توقعاتنا على الالتزام المتواصل مع السياسة المالية الحذيفة نسبياً، التي اتبعتها الكويت على مدى السنوات من جمع أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في المنطقة. إذ تقدر قيمة الصندوق السيادي الكويت بنحو 560 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 450 في المئة من الناتج المحلي بنهاية عام 2017، مع الاحتفاظ بمعظم الأصول في الخارج.

أدت عوامل مختلفة، مثل توافر احتياطات مالية وفيرة بما في ذلك الاحتياطات الأجنبية الضخمة والانخفاض النسبي لسعر التعادل النفطي في الموازنة دوراً في إتاحة الفرصة للكويت للتحرك تدريجياً في تطبيق الإصلاحات المالية مقارنة بدول الجوار.

وتحسب الموجز الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني، إن الاقتصاد الذي تعافيه من التباطؤ الذي شهدته في عام 2015 على خلفية الإصلاحات المالية نتيجة لتراجع أسعار النفط، ويتوقع أن يبلغ نمو الأنشطة غير النفطية 3.0 في المئة عام 2017 مع ارتفاع النمو بوتيرة أكثر تسارعاً تصل إلى 3.5 في المئة و 4 في المئة عامي 2018 و 2019.

وتحسب الموجز، تتمثل العناصر الرئيسية الدافعة لهذا النمو في ارتفاع النفقات الرأسمالية بدعم من تحسين تنفيذ خطة التنمية الحكومية، كما أن التحول نحو التطبيق التدريجي للإصلاحات المالية قد يكون من شأنه تقليل تباطؤ النمو مع ضمان استمرار احراز تقدم في خفض العجز المالي.

وفي حين بإمكان الكويت التعايش مع سعر للنفط عند 20 دولاراً لبعض الوقت، لكن ذلك قد يفرض تعديل السياسة المالية وقد يؤدي إلى الإضرار بالمعنويات، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على النشاط غير النفطي. نمو الأنشطة غير النفطية قد يشهد مزيداً من التحسن في عامي 2018 و 2019.

بعد التباطؤ، الذي شهدناه في عام 2015، تحسنت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.0 في المئة عام 2016. وكان النمو

توقعات بتسارع التضخم على خلفية رفع أسعار الكهرباء والماء وضعف الدولار

نمو قوي للاتمان بما يعكس الوتيرة القوية لتنفيذ المشروعات ومستويات السيولة الجيدة

الأسهم تستفيد من الأفق الجيدة للاقتصاد والترقية إلى «فوتسي» في 2017

الاستنادة لتمويل عجزها المالي مع إصدارها سندات محلية بقيمة 3.6 مليارات دينار و 2.4 مليار (8 مليارات دولار) على الصعيد الدولي منذ أبريل 2016.

وارتفع إجمالي الدين إلى 7.1 مليارات دينار أو ما نسبته 20 في المئة من الناتج المحلي حتى نهاية أكتوبر 2017، وقد مولت الديون حوالي ثلثي العجز منذ أبريل 2016.

وتتم تعليق إصدار الديون منذ سبتمبر 2017 بعد انتهاء أجل القانون الذي يسمح بإصدار السندات. ويظهر مجلس الأمة في إقرار تشريع جديد للإصدار، الذي قد يرفع سقف الاقتراض السيادي إلى 20 مليار دينار ويسمح بإصدار سندات لأجل 30 عاماً. اقتصر سابقاً الإصدارات على أجل تصل حتى 10 سنوات.

### الحساب الجاري

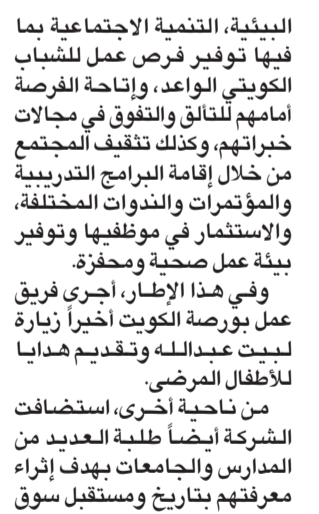
في أعقاب تسجيل الحساب الجاري أول عجز له منذ عقدين من الزمن في عام 2016، من المتوقع أن يعاود تسجيل فائض في عام 2017. وقد تم تسجيل فائض قدره 0.6 مليار دينار في الربع الثاني من عام 2017، مقابل 0.4 مليار دينار في الربع الأول من عام 2017. ونتوقع أن يصل الفائض في عام 2017 إلى حوالي 1.9 مليار دينار أو ما نسبته 5 في المئة من الناتج المحلي بعد أن سجل عجزاً بنسبة 4.5 في المئة عام 2016. وجاء هذا التحسن على خلفية ارتفاع أسعار النفط، والمتوقع أن يسجل ارتفاعاً بأكثر من 30 في المئة بين عامي 2016 و 2017.

على الرغم من ضخامة الصندوق السيادي، فإن الحكومة اعتمدت على

## عام جيد للأسهم ومزيد من الدعم

الكويت بنسبة 9.1 في المئة بالربع الثالث من عام 2017. كما بلغ نمو المؤشر منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر 10.5 في المئة، ومن جهة أخرى، ارتفعت أنشطة التداول عام 2017، على الرغم من تراجع متوسط قيمة التداول مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في يناير.

## «بورصة الكويت» تستضيف عيادة «بيان» لطب الأسنان



البيئية، التنمية الاجتماعية بما فيها توفير فرص عمل للشباب الكويتي الواعد، وإتاحة الفرصة أمامهم للتألق والتفوق في مجالات خبراتهم، وكذلك تثقيف المجتمع من خلال إقامة البرامج التدريبية، والمؤتمرات والندوات المختلفة، والاستثمار في موظفيها وتوفير بيئة عمل صحية ومحفزة. وفي هذا الإطار، أجرى فريق عمل بورصة الكويت أخيراً زيارة لبيت عبدالله وتقديم هدايا للأطفال المرضى.

من ناحية أخرى، استضافت الشركة أيضاً طلبة العديد من المدارس والجامعات بهدف إثراء معرفتهم بتاريخ ومستقبل سوق الكويت للأوراق المالية، هذا إلى جانب العديد من الندوات التثقيفية والدورات التدريبية التي تنسبها الشركة باستمرار.

بعد الارتفاع الكبير، الذي شهدته الأسهم أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017، تلقت دعماً قوياً على خلفية ترقية السوق الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل مؤشر فوتسي راسيل. وتضمنت أحدث التطورات أيضاً رغبة «عمانتل» في الاستحواذ على حصة مؤثرة في أكبر شركات الاتصالات في الكويت «زين». إذ ارتفع المؤشر الوزني لبورصة

## الكويت تحافظ على صندوق سيادي ضخم

وتنقسم الأصول بين صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام. وبعد هذا الأخير، المحتفظ به في هيئة أصول سائلة على الأغلب، متاحاً بصفة عامة لتمويل العجز. وواصلت الكويت إيداع احتياطات في صندوق الأجيال القادمة بغض النظر عن تراجع أسعار النفط، على حساب صندوق الاحتياطي العام والاستدانة.

### أسعار صرف العملات العالمية

العملة	الدينار الكويتي	الريال السعودي	الدولار الأمريكي	اليورو	الين الياباني	الفرنك السويسري	الجنيه الاسترليني	الدولار الأسترالي
الدينار الكويتي	12.3143	3.2976	2.7709	2.4419	3.2396	370.39	4.3544	
الريال السعودي	0.08121	0.2678	0.2250	0.1983	0.2631	30.08	0.3536	
الدولار الأمريكي	0.30325	3.7343	0.8403	0.7405	0.9824	112.32	1.3205	
اليورو	0.36090	4.4442	1.1901	0.8815	1.1694	133.70	1.5719	
الجنيه الاسترليني	0.40951	5.0428	1.3504	1.1344	1.3269	151.71	1.78	
الفرنك السويسري	0.30868	3.8012	1.0179	0.8551	0.7536	114.35	1.3441	
الين الياباني	0.00270	0.0332	0.0089	0.0075	0.0066	0.0087	0.0118	
الدولار الأسترالي	0.22965	2.8280	0.7573	0.6362	0.5607	0.7440	85.06	

### أسعار صرف العملات العربية

العملة	الدولار الأمريكي	الدينار الكويتي	الريال السعودي	الدينار البحريني	الريال القطري	الدرهم الإماراتي	الجنيه المصري
الدولار الأمريكي	0.30325	3.7343	0.3744	3.6265	0.3833	3.6571	17.6050
الدينار الكويتي	3.2976	12.3143	1.2345	11.9588	1.2640	12.0597	58.0544
الريال السعودي	0.2678	0.0812	0.1002	0.9711	0.1026	0.9793	4.7144
الدينار البحريني	2.6712	0.8100	9.9752	9.6872	1.0239	9.7689	47.0269
الريال القطري	0.2757	0.0836	1.0297	1.0132	0.1057	1.0084	4.8545
الريال العماني	2.6089	0.7912	9.7425	9.9767	9.4613	9.5411	45.9301
الدرهم الإماراتي	0.2734	0.0829	1.0211	0.9916	0.1048	0.1048	4.8139
الجنيه المصري	0.0568	0.0172	0.2121	0.0213	0.2060	0.0218	0.2077

### أسعار المعادن الثمينة والنفط

المؤشر	آخر أفضال	الحالي	التغير	أداء اليوم %	أداء السنة %
النفط الكويتي	60.10	60.23	▲ 0.13	0.22	11.46
برنت	64.34	64.57	▲ 0.23	0.36	15.05
غرب تكساس المتوسط	57.45	57.35	▼ -0.10	-0.17	6.44
الذهب	1274.36	1277.18	▲ 2.82	0.22	9.61
الفضة	16.42	16.42	▼ 0.00	-0.01	2.93

المصدر: بنك الكويت الوطني

سلسة من الأنشطة والفعاليات الأخرى، التي تنبأها الشركة والتي تصب في مصلحة موظفيها

جانب من الزيارة

البيئية في المقام الأول، التي أضحت أحد أكبر التحديات، التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحاضر، كما أن تشجيع التخضير في كل الظروف وباستعمال كل الأماكن المتاحة يمثل تحدياً للهيئات المساندة لحماية البيئة. وفي معرض تعليقه على انعقاد المؤتمر، قال السلطان: «تشكل البيئة في عصرنا هذا أحد أهم القضايا التي تتولى الحكومات معالجتها على كل المستويات، لكنها في الواقع مسؤولية مشتركة يتحملها ويتأثر بها الجميع، ومن هنا جاء حرصنا على التعاون مع الإخوة في دار المكتب الهندسي المشترك والمنظمة

أعلن رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. بدر السلطان، والمدير العام لدار المكتب الهندسي المشترك وعضو المنظمة العالمية للأسطح الخضراء م. خالد الفوزان، في بيان صحافي مشترك، انعقاد المؤتمر العالمي الخامس للأسطح الخضراء، الذي سيقام في الكويت يومي 17 و 18 فبراير 2018 في حديقة الشهيد "1" و"2".

وأعرب السلطان والفوزان عن بالغ سعادتهما بانعقاد هذا المؤتمر في مدينة الكويت، التي تعتبر المدينة العربية الأولى التي تستضيفه، خصوصاً أنه يعني بحماية

## «نوف إكسبو» تنظم المؤتمر العالمي للأسطح الخضراء

الأفراد والمجتمع بفوائد بيئية مستدامة. وعلق الفوزان بدوره على انعقاد المؤتمر قائلاً: «تعتنى المنظمة العالمية للأسطح الخضراء بشكل أساسي بزيادة المساحات الخضراء من خلال زراعة وتخضير المساحات الإسمنئية التي تغزو عالمنا اليوم، خصوصاً في المدن المكتظة بالمباني والسكان، واكتستت الأسطح الخضراء انتشاراً ودمعاً كبيرين خلال الثلاثين سنة الماضية، نتيجة الوعي المتزايد لمختلف أنواع المخاطر البيئية من ناحية، وللغوائد المتعددة، التي تنتج عنها من ناحية أخرى.

بدر السلطان

خالد الفوزان

العالمية للأسطح الخضراء وشركة «نوف إكسبو» في تنظيم هذا المؤتمر العالمي، فالكويت كانت سبقة دوماً في